

اختطاف السفينة هاندالا: القرصنة في خدمة الإبادة الجماعية وسط مجاعة متعمدة في غزة

في ليلة 26 يوليو 2025، قامت القوات البحرية الإسرائيلية باختطاف السفينة هاندالا، وهي سفينة مدنية تحمل العلم النرويجي وتحمل مساعدات إنسانية إلى غزة. تدبرها تحالف أسطول الحرية، وكانت هاندالا على بعد 40 ميلًا بحريًا من ساحل غزة - في المياه الدولية - عندما اعترضتها السفن الحربية الإسرائيلية. كان على متنها 21 مدنية من أكثر من اثنتي عشرة دولة: أعضاء برلمان، أطباء، محامون، صحفيون، مهندسون، ونشطاء حقوق الإنسان. كانت مهمتهم بسيطة: إيصال الطعام والدواء الضروريين للغاية إلى أطفال غزة الجائعين.

بدلاً من ذلك، تم اختطافهم بعنف من قبل واحدة من أكثر الجيوش تسلیحًا على الأرض.

هاندالا ليست مجرد ضحية أخرى للعدوان الإسرائيلي. إنها رمز لمدى التدهور الذي وصل إليه هذا الحصار - ومدى فشل العالم في التصرف.

المجاعة المتعمدة في غزة

منذ 3 مارس 2025، فرضت إسرائيل حصاراً كاملاً على غزة. لا طعام. لا ماء. لا وقود. لا دواء. والنتيجة الآن معترف بها عالمياً ك مجاعة من المرحلة الخامسة - وهي التصنيف الأكثر كارثية على مقياس تصنيف الأمن الغذائي المتكامل (IPC).

الأطفال يموتون من الجوع كل يوم. عائلات بأكملها تذبل. الناجون يعانون من أضرار لا رجعة فيها: رضع بأدمغة متوقفة النمو، بالغون بأعضاء فاشلة. هذا ليس ضررًا جانبيًا. هذه سياسة.

استخدام التجويع كسلاح حرب هو جريمة حرب. عندما يفرض بنية تدمير سكان بشكل كامل أو جزئي، يصبح إبادة جماعية - كما هو محدد في المادة الثانية (ج) من اتفاقية الإبادة الجماعية:

”التسبب عمداً في فرض ظروف حياة على المجموعة تهدف إلى تدميرها الجسدي كلياً أو جزئياً.”

هاندالا: مهمة مدنية تتعرض للهجوم

كانت هاندالا سفينة صيد بطول 20 متراً تبحر تحت العلم النرويجي، تحمل شحنة إنسانية: حليب أطفال، طعام، حفاضات، وإمدادات طبية. شمل الركاب الـ 21:

- كريستيان سمولز (الولايات المتحدة) - منظم عمال ومؤسس نقابة عمال أمازون
- هويدة عرفات (الولايات المتحدة) - محامية حقوق الإنسان وناشطة فلسطينية-أمريكية
- إيمان فورو وغابرييل كاتالا (فرنسا) - عضوات حالياً في البرلمان الفرنسي
- كلوي لودن (المملكة المتحدة) - عالمة سابقة في الأمم المتحدة استقالت للانضمام إلى المهمة

• أنطونيو لا بيتشيريلا (إيطاليا) – منظم عدالة اجتماعية شعبي

لم تشكل السفينة أي تهديد لإسرائيل. كانت غير مسلحة. كانت مفتوحة بشأن مسارها ونواياها. وجهتها لم تكن إسرائيل، بل غزة.

ومع ذلك، هاجمتها إسرائيل. تم قطع الاتصالات المباشرة في الساعة 23:43 بتوقيت شرق أوروبا الصيفي. تم اقتحام السفينة بالقوة، واحتجز الركاب، وصودرت المساعدات.

القرصنة بموجب القانون الدولي

تم الاستيلاء على هاندلا في المياه الدولية، بعيداً عن الاختصاص الإقليمي لأي دولة. بموجب المادة 101 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، يعتبر هذا قرصنة:

”أي أعمال غير قانونية من العنف أو الاحتجاز... في أعلى البحار ضد سفينة أخرى.”

لم يكن لإسرائيل أي حق قانوني في اقتحام السفينة أو تحويل مسارها. كانت هاندلا سفينة مدنية تحمل علمًا أجنبيًا. استيلاء عليها بالقوة العسكرية، دون عملية قانونية، كان قرصنة دولة. هذا لم يكن تطبيقاً للحدود. كان تجريماً للمساعدات الإنسانية.

إسرائيل ليس لها ادعاء قانوني على مياه غزة

تدعي إسرائيل أن حصارها قانوني. لكن بموجب القانون البحري الدولي، ليس كذلك.

- بموجب المادة 2 من UNCLOS، يمكن فقط لـ دولة ساحلية ذات سيادة السيطرة على بحرها الإقليمي
- إسرائيل لا تدعي غزة كجزء من أراضيها
- لذلك، ليس لها سلطة قانونية على المياه الإقليمية لغزة - ناهيك عن أعلى البحار

في عام 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) رأياً استشارياً يؤكد أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية غير قانوني. الحصار البحري - الذي يمنع الطعام والمساعدات الطبية من الوصول إلى المدنيين - ليس إجراءً أمنياً مشروعًا. إنه شكل من أشكال العقاب الجماعي، المحظور بموجب القانون الإنساني الدولي.

التدخل العسكري لكسر الحصار ليس عدواناً على إسرائيل، لأن إسرائيل ليس لها ادعاء إقليمي قانوني على مياه غزة. التدخل لتوصيل المساعدات الإنسانية سيعيد السيادة الفلسطينية، وليس انتهاكاً للسيادة الإسرائيلية.

واجب إسرائيل في توفير المساعدات - وانتهاكها المتمدد

حكومة الاحتلال في غزة، إسرائيل ملزمة بـ:

- اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 55: تتطلب من قوى الاحتلال ضمان الوصول إلى الطعام والدواء
- القانون الإنساني الدولي العرفي: يحظر التجويع كسلاح

- **مبدأ المسؤولية عن الحماية (R2P):** يطالب بالعمل الدولي عندما تفشل دولة في حماية سكانها من الفظائع الجماعية، بما في ذلك الإيادة الجماعية

إسرائيل لا تفشل في الوفاء بهذه الواجبات - إنها تنتهكها عمداً. وتعاقب الآخرين على محاولة المساعدة.

في يناير ومارس 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة ملزمة، تأمر إسرائيل بـ:

“تمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية العاجلة لمعالجة الظروف المعيشية السيئة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة.”

الاستيلاء على هاندالا هو انتهاك مباشر لهذه الأوامر.

ماذا حدث للطاقم؟

على عكس مهمة مدلين السابقة - حيث أجبر 12 من أفراد الطاقم على توقيع وثائق تدعي أنهم “دخلوا إسرائيل بشكل غير قانوني” قبل ترحيلهم - لا يزال أفراد طاقم هاندالا الـ 21 محتجزين حتى كتابة هذه السطور.

لم يتم توجيه أي تهم جنائية.

ومع ذلك، يبلغ أن إسرائيل تحاول نفس المهلة: إجبار طاقم هاندالا على توقيع وثائق تفيد بأنهم “دخلوا إسرائيل بشكل غير قانوني”， على الرغم من أنهم تم اختطافهم في المياه الدولية. كانت وجهتهم غزة، وليس إسرائيل. توقيع تلك الأوراق ليس عملية قانونية - إنه تلفيق مصمم لمحو جريمة الاختطاف وخلق سجل ورقي من الشرعية المزيفة.

الواجب القانوني والأخلاقي للتصرف

بموجب اتفاقية الإيادة الجماعية، ونظام محكمة العدل الدولية، ومبدأ المسؤولية عن الحماية، فإن جميع الدول الموقعة ملزمة بالتزامات ملزمة لـ:

- منع الإيادة الجماعية
- دعم أحكام محكمة العدل الدولية
- حماية المدنيين والبعثات الإنسانية

يتضمن هذا الواجب استخدام القوة، إذا لزم الأمر، لوقف التجويع الجماعي وفتح الوصول إلى المساعدات. عندما تهاجم بعثات المساعدات السلمية مثل هاندالا، لم يعد يسمح للدول الأخرى بالتدخل فقط - بل إنها مطالبة بذلك.

أين كانت البحرية النرويجية؟
أين كانت سفن الاتحاد الأوروبي؟
أين كانت الدول الموقعة على اتفاقية الإيادة الجماعية؟

الصمت يعني التواطؤ.

الخلاصة: دع غزة تعيش

اختطاف هاندلا هو خط في الماء. ليس غزة فقط هي التي تُخنق. إنه مبدأ أن الناس لا يجب أن يُجوعوا لأنهم ولدوا في المكان الخطأ. إنه مبدأ أن المساعدات ليست جريمة. إنه الإيمان بأن القانون أهم من القوة الغاشمة.

أفعال إسرائيل هي قرصنة، إرهاب، وإبادة جماعية - ليس لأن النشطاء يقولون ذلك، بل لأن القانون يقول ذلك.

يجب على العالم أن يتصرف الآن:

- إطلاق سراح طاقم هاندلا فوراً
- إنهاء الحصار
- مرافقة بعثات المساعدات المستقبلية بحماية بحرية إذا لزم الأمر
- محاسبة إسرائيل في المحاكم الدولية

أطفال غزة يموتون من الجوع. القانون في صفهم. يجب أن تكون الإنسانية كذلك.